

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات

إعداد:

د. أحمد قايد نور الدين

أستاذ محاضر بجامعة بسكرة

العنوان الإلكتروني: Ahmedgaid2000@yahoo.fr

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:

البريد الإلكتروني: **laboratoire_lfbm@yahoo.fr**

هاتف/ فاكس: **033742199**

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي

رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله

رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

الملخص:

إن الهدف من هذه المداخلة هو دراسة وتحليل دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكم ة الشركات من خلال التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات ومن ثم إلى التدقيق الاجتماعي وعلاقته بحوكمة الشركات.

وأهم النتائج التي استخلصت من هذه الدراسة تتمثل في أن لحوكمة الشركات أهمية بالغة وتنبع أهميتها من كونها أداة أساسية تساهم في تحقيق الشفافية وعدالة الإفصاح عن النتائج المالية للشركات وفي محاربة الفساد الإداري والمالي في الشركات، وبالتالي توفير الحماية والثقة لجميع الأطراف من إدارة ومساهمين ومودعين أو متعاملين اقتصاديين، كما أن التدقيق الاجتماعي يمكنه من الفحص الانتقادي والاحترافي للوضعية الاجتماعية من أجل إصدار حولها رأي مسئول ومحايد ومستقل بالرجوع إلى معايير مما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات، حيث يعتبر التدقيق الاجتماعي وسيلة هامة، ضرورية، إستراتجي ة والأكثر ملائمة في الإطار الحديث للحوكمة من اجل قيادة المؤسسة نحو الفعالية والكفاءة، ويجب العمل على ربط التدقيق الاجتماعي بنظام قيادة وحوكمة الشركات فيجب أن يتعدى مجرد فحص مدى تطابق بين الإجراءات والقواعد المطبقة والالتزامات والمعايير الدولية، فهو وسيلة للقيادة ولتطوير التطبيقات الجيدة للحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، التدقيق، التدقيق الاجتماعي.

Abstract:

The aim of this presentation is to study and analyze the role of social audit in support of corporate governance by addressing the concept of corporate governance and then to the social audit and its relationship to corporate governance.

The most important results derived from this study is that the corporate governance of great importance and derive their importance from being an essential tool to contribute to the transparency and fair disclosure of the financial results of companies in the fight against corruption and financial companies, thus providing protection and confidence to all parties of the management and shareholders, depositors or customers economists ,and the scrutiny of social position to test critical and professional for the condition of social order issued around the opinion of an official, impartial and independent reference to the standards, leading to increased confidence in the health and safety information, where is the scrutiny of social and important way, is necessary, strategy and the most appropriate in the context of modern governance in order to lead the institution towards the effectiveness and efficiency, and must work on linking the social audit system leadership and corporate governance must be more than just checking the compatibility between the rules and procedures and applicable international obligations and standards, It is a way of leadership and to develop good practices of governance.

Keywords: corporate governance, social responsibility, audit, social audit.

مقدمة:

تعتبر حوكمة الشركات مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وأصحاب رأس المال المستثمر في الشركة، وبالتالي فإنها تهدف إلى حماية أصحاب رأس المال من التصرفات الانتهازية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب رأس المال وعلى الأخص حملة الأسهم، حيث تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها، وبشكل سليم، والحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

كما أن التدقيق تطور عبر الزمن فاتسعت أهدافه ومجالاته، و لم يقتصر على المجال المحاسبي، بل توسع ليشمل كل وظائف وأنشطة المؤسسة حيث أن أي تطور في المحاسبة يتبعه تطور موازي في مهنة التدقيق، لذا فقد نشأ عن المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة الاجتماعية للمؤسسة مسؤولية اجتماعيه لمهنة التدقيق، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم التدقيق الاجتماعي، ومن المعروف أن حوكمة الشركات تحتاج إلى العديد من الآليات والأدوات للتطبيق الجيد لها سواء داخل المؤسسة، كمجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، أو خارجها كالتدقيق الخارجي والأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات بما يضمن تطبيق مبادئها.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرقت الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: الإطار العام للحوكمة.

ثانيا: التدقيق الاجتماعي.

ثالثا: علاقة التدقيق الاجتماعي بحوكمة الشركات.

أولا: الإطار العام للحوكمة:

ومما لا شك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، حيث أصبحت من المواضيع المهمة ويعتبر من أهم المفاهيم الإدارية وزاد الاهتمام بها إثر العديد من الأحداث التي وقعت منها انهيار شركة انرون للطاقة، وهذا ما أدى إل ضرورة إيجاد قواعد إدارية وقانونية تحكم أداء المؤسسات، ونظرا لهذه الأهمية سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار العام للحوكمة من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم الحوكمة:

عددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد كتابات واختلاف وجهات النظر وفيما يلي بعض التعريفات المتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات:

تعرف حوكمة الشركات بأنها" مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من خلال ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمسائلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة".[1]

كما تعرف حوكمة الشركات على أنها: " وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقترضين ".[2]

وقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE على أنها:" نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تحدد هيكل وإطار وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة".[3]

وبإيجاز فان حوكمة الشركات ترتكز بصفة أساسية على القضايا التي تنتج من فصل الملكية والرقابة، كما يتناول على وجه الخصوص العلاقة الرئيسية بين المساهمين والمديرين من جهة والعلاقة بين وكلاء الشركة وأصحاب المصالح من جهة أخرى، ويوجد هناك أطراف أخرى مثل المقرضين للشركة، فكل طرف من أصحاب المصالح له نوع مختلف من العلاقة مع الشركة وحقوق خاصة مرتبطة بالحصول على التقارير

المالية، أن تلك الحقوق والعلاقات يجب أن يتم وصفها بشكل موسع إذا ما كانت هناك رغبة في فهم كل طلب واقتراح نظام للتقرير يجيب على ذلك الطلب بشكل كاف.[4]

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي: [5]

- مجموعة الأنظمة والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة و المديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- وجوب أن تدار الشركة لفائدة أصحاب المصالح.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين، يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.
- مجموعة من المفاهيم والأهداف والإدارة والرقابة، التي تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لتتبع الأهداف التي وضعت أجل إنماء الشركة وتطويرها وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة والإشراف على استخدام الأمثل لماردها بكفاءة ونزاهة عالية.

2- خصائص وأهمية حوكمة الشركات:

2-1- خصائص حوكمة الشركات: يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية: [6]

- **الانضباط**: أي إتباع السلوك اللاخلاقي المناسب والصحيح.
- **الشفافية**: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- **الاستقلالية**: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
- **المساءلة**: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- **المسؤولية**: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي الملحة في الشركة.
- **العدالة**: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في الشركة.
- **المسؤولية الاجتماعية**: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

2-2- أهمية حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن سير عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها، وبشكل قانوني واقتصادي سليم، خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسئوليتهم، وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات، وعى أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف، فالحوكمة أساس جيد للاستقامة، والصحة الأخلاقية، تظهر أهميتها فيما يلي:[7]

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه، وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
- تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا م مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أخطاء عمدية، أو انحراف معتمد، أو غير معتمد، ومنع استمرار الخطأ أو القصور، بل جعل كل شيء في إتمامه العام صالحا.
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال، وتحتاج إلى إصلاحي عاجل.
- تقليل الخطأ إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدوث.
- تحقيق فاعلية المحاسبة والمراجعة الداخلية والخارجية.
- تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية.

3- أهداف حوكمة الشركات:

تهدف حوكمة الشركات إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال :[8]

- التأكد من الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة.
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنم، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.
- تعزيز الثقة والمصداقية في الشركة وإدارتها.[9]

4- مبادئ حوكمة الشركات:

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1999 بإصدار خمسة مبادئ الحوكمة الشركات تتمثل في الآتي:[10]

- حقوق المساهمين (حقوق حملة الأسهم).

- معاملة عادلة للمساهمين.

- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

- مسئولية مجلس الإدارة.

- الإفصاح والشفافية.

بالإضافة إلى المبدأ السادس والذي وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ سنة 2004 وسوف نتطرق إلى هذه المبادئ كما يلي:[11]

- **حقوق المساهمين:** يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول الشركات بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة، وتسمح هده الإجراءات على تحديد مجموعة من الموضوعات الأخرى بالاهتمام الأساسي لحماية قيم الشركة.
- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.
- **الإفصاح والشفافية:** يعد هذا المبدأ من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة، ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة يتم التطرق إلى دور مدقق الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والمتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير وأي تكلفة أو أقل تكلفة ممكنة.
- **مسئوليات مجلس الإدارة:** يتم العمل من خلال هذا المبدأ على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجه الاستراتيجي للشركة وتحديد مسئولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة وحملة الأسهم حيث أنه يجب أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسئوليات الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة.[12]

-

ثانيا: التدقيق الاجتماعي:

إن التدقيق الاجتماعي هو نتاج تطور التدقيق الذي كان يختص بالمجال المالي والمحاسبي لذلك سوف نتطرق إلى التدقيق بصفة عامة ثم إلى التدقيق الاجتماعي بصفة خاصة.

1-ماهية التدقيق:

1 1 - تعريف التدقيق:

هناك عدة تعاريف للتدقيق نذكر منها:

تعرف على أنها " فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت و النظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات"[13]

وتعرف على أنها " عملية منضمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمؤسسة. وذلك للتحقيق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولا عاما وتوصيل النتائج للأطراف المعنية"[14]

كما يعرف التدقيق على أنه" فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني."[15]

ويشمل التدقيق ثلاث مراحل تتمثل في:[16]

-**الفحص**: ويقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

-**التحقيـــق**: ويقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية محددة.

-**التقرير**: يقصد به التقرير الملخص النهائي لإبداء الرأي من أجل بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل مناسب ومتعارف عليه، يقدم على الأطراف سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

2-2- أهداف التدقيق:

يمكن تقسيم أهداف المراجعة إلى نوعين:[17]

- **أهداف تقليدية**: وتتمثل في:
  - التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.
  - إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.
  - اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات المحاسبية من أخطاء وغش.
  - مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .
- **أهداف حديثة**: و المتمثلة في:
  - مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتحديد انحرافها و أسبابها.
  - تقييم الأداء بالنسبة للوحدات الاقتصادية.
  - تحقيق أقصى كفاية اقتصادية.
  - تحقيق أقصى رفاهية لجميع أفراد المجتمع.

2- تطور و مفهوم التدقيق الاجتماعي:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى نشأة وتطور التدقيق الاجتماعي وبعد ذلك إلى تعريفه.

2-1- نشأة وتطور التدقيق الاجتماعي:

أ – في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية:

لما كانت التقارير المالية والمحاسبية تهتم وترتكز فقط على الجوانب المالية والمحاسبية دون الإشارة إلى المعلومات المتعلقة بالأداء المالي الاجتماعي للشركات، ولمواجهة المتطلبات الجديدة أصبح هناك حاجة ماسة للبحث عن طرق تقييم أفضل للأثر الاجتماعي للخطط والبرامج الموضوعة مما يظهر ضرورة وجود نموذج يضم المعلومات الاجتماعية وتوفير وسائل أكثر عدالة وموضوعية تفيد الشركة والأطراف ذات المصلحة في أداء مهامها ووظائفها وهو جوهر التدقيق الاجتماعي.

في الولايات المتحدة الأمريكية أول من أشار إلى المصطلح هو Howrd R Bowen عام 1953مشير أنه" طالما أن المشروع يخضع لتدقيق مستقل فانه أن يخضع لتدقيق مستقل تقيم أدائه من وجهة نظر اجتماعية بواسطة مدققين اجتماعيين وأعيد استخدام المصطلح عام 1958 من قبل BLUM Feed الذي ركز على التطبيق العلمي له عن مدى وفاء المشروع بمسئولياته ومدى رضاهم عن العمل، ومنذ ذلك لم يمتد التدقيق الاجتماعي إلى تلك النواحي إلى غاية 1992 أين أصبحت الشركات تعد قائمة المحاسبة الأخلاقية وفي سنة 1995 تم تأسيس المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية لتنسيق المعلومات والمعرفة حول التطبيقات المتنامية للتدقيق الاجتماعي.

كما حدث ضغط شديد على المدققين لقبول فكرة المسئولية بمعناها الواسع لإعلام مختلف الأطراف عن الأداء الاجتماعي للشركات.

ففي دراسة أجرتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة سنة1977 قرر 73% من المستجوبين وهم من المحاسبين والمدققين الخارجيين " أنهم مدركون لرغبة المجموعات المختلفة من المؤسسات لكي يمتد تدقيقهم إلى النشاطات الاجتماعية"

أما في أوربا وفرنسا ظهر التدقيق الاجتماعي سنة 1977 مع صدور القانون الذي ألزم الشركات بتقديم الميزانية الاجتماعية مما جعل العديد منهم يقوم بتخطيط البعد الاجتماعي وبالموازاة ومع ذلك وجد التدقيق الاجتماعي الاهتمام اللائق به.

وقام Raymond vatier في سنة 1982 بإنشاء المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي بعدما اتضحت أهمية وظيفة الموارد البشرية في الشركة التي يمكن إبرازها من خلال طرح مجموعة من الأسئلة البسيطة أهمها:

- لماذا هناك فضلات ومهملات في بعض الوحدات أقل من الأخرى.
- لماذا التغيب ودوران العمل في بعض الوحدات أقل من الأخرى
- ماذا تعني وضعية اجتماعية جيدة أو سيئة.
- لماذا لا تحترم الآجال في بعض المصالح دون سواها.

وتم اكتشاف أمرين أساسين هما:

- تسيير الشركة يشكل كل موحد لا يمكن فصل أجزائه عن بغضه البعض حيث أن القيادة الجيدة للمؤسسة تأذ في عين الاعتبار للمعطيات الإنتاجية، التجارية، الاجتماعية، التنافسية، والتكنولوجية على حد سواء.
- في مجال الأفراد كما في كل المجالات لابد من وضع الأهداف وترجمتها إلى قرارات ثم فحص مدى تطبيقها في ارض الواقع من خلال تحديد المؤشرات المناسبة.

من أجل كل ذلك لابد من وجود مدققين أي أفراد ذوي مهارات وكفاءات عالية ومنهجية وملاحظة قوية يهتمون بالحقائق من خلال القياسات الصادقة للوضعيات.

وفي سنة 1984 ظهر أول كتاب فرنسي حول الموضوع من طرف كل من Peretti وVachette والذي تناول أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي كمنهج جديد في فحص والتحقيق من تسيير الموارد البشرية خاصة بعد التطور الذي شهده البعد الاجتماعي في الشركات وتطور التدقيق في باقي الميادين.

في انجلترا فقد برز الاهتمام بالموضوع سنة 1973حيث صدرت مجلة التدقيق الاجتماعي وصدر بحث سنة 1975 عن التقارير المالية للشركة يتضمن جزء عن التدقيق الاجتماعي، كما تبنته بعض الدول في تشريعاتها مثل فرنسا، بلجيكا والجمعية الأوروبية التي اعترفت رسميا بالتدقيق الاجتماعي.[18]

ب– في الجزائر:

فقد بدأ الاهتمام بالموضوع من طرف بعض الباحثين والمهنيين بداية سنوات التسعينات مع ظهور الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة للشركات الوطنية، استقلالية الشركات وانفتاح الـــسواق الوطنية على الأسواق الدولية من خلال مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومعاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فقد تزايدت البحوث الأكاديمية حول الموضوع من طرف الباحثين وظهور ما يعرف بالجمعية الجزائرية للموارد البشرية ALGRH التي تضم بعض المختصين والمهتمين بشؤون الموارد البشرية سنة1991 وظهور الجمعية الجزائرية للتدقيق الجزائري AAAS غير أن التطبيقات الفعلية له تبقى محتشمة وأن تمت فهي تتم من طرف مكاتب دولي ومكلفة.[19]

2–2– تعريف التدقيق الاجتماعي: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

التدقيق الاجتماعي هو" فحص فني محايد للبيانات والمعلومات والقوائم المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للشركة، بهدف التأكد من تلك البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وأن تقرير الأداء الاجتماعي يعطى صورة صادقة وواضحة عن النشاط الاجتماعي للشركة"[20].

حَسبَ P.CANDAU يعتبر التدقيق عملية مستمرة ودائمة لمعاينة الوضعيات داخل المؤسسات للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف باستعمال منهجية وتشخيص عام للمؤسسة لتقديم التوصيات لتصحيح الوضعيات المشخصة، ويعرفه على أنه: "ذلك المسعى الموضوعي والاستقرائي من خلال الملاحظة، والتحليل، والتقييم وتقديمِ التوصيات بالاعتماد على منهجيه وباستعمال تقنيات تسمح بالكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف بالمقارنة مع المرجعيات المحددة بوضوح، ومثله مثل التدقيق المالي والمحاسبي يحاول أن يقدّرَ مدى إمكانية المؤسسة في التحكم في المشكلات الاجتماعية. لذلك فهو يعتبر وسيلة تسيير و إدارة".[21]

كما يمكن القول بأن التدقيق الاجتماعي هو الفحص الانتقادي والاحترافي للوضعية الاجتماعية من أجل إصدار حولها رأي مسئول ومحايد ومستقل بالرجوع إلى معايير مما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات وبالتالي أهميتها".

يسمح هذا التعريف باستخراج مجموعة من العناصر المتمثلة في:[22]

- جمع المعلومات من المصادر المتاحة داخل وخارج المؤسسة.
- تحليلها بالاعتماد على المرجعيات والمعايير وفق تشخيص دقيق للأسباب.
- استخراج الاختلالات والانحرافات.
- تقديم النصائح والتوصيات لتصحيح الانحرافات.

2 - أهداف وخطوات التدقيق الاجتماعي:

2-1- أهداف التدقيق الاجتماعي:

يهدف التدقيق الاجتماعي إلى فحص الأحداث والظروف التي وقعت بسببها ولا يهدف إلى قياسها فحسب ، فوظيفته تتمثل في الفحص الانتقادي للقياسات والمعلومات المتاحة في مجال تدخله وبالتالي فهو عمل تحليلي بحت، وهدفه على المستوى الأمد قصير يتمثل في إعطاء شهادة بصحة وسلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها المؤسسة وإبداء رأي موضوعي حول شكل ومضمون الذي عرضت به هذه القوائم، وكأهداف طويلة ومتوسطة الأجل هي تقديم الدعم لاتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسسة وبالتالي يصبح التدقيق كوسيلة من وسائل القيادة، ويعتمد على النتائج التي يتوصل إليها في إعداد السياسات المتعلقة بتسيير الأفراد إلى جانب العوامل الأخرى فهو يساعد على رفع مستوى الأداء وذلك من خلال تحقق الاندماج للتشريعات الاجتماعية مع الإستراتيجية للمؤسسة مما يعني أنه يساهم في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات.

بصفة عامة مثل أهداف التدقيق في باقي المجالات، التدقيق الاجتماعي يهدف هو الآخر إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمؤسسة لتحديد العقبات والعراقيل باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية وتقديم الاقتراحات للقضاء على الاختلالات والانحرافات.

يسمح التدقيق الاجتماعي كذلك بتحقيق ما يلي:[23]

- الإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والاجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة.
- يصبح لجمهور الشركة مجال واسع للتأثير على أدائها وسلوكها، وعلى سياستها المستقبلية.
- يمكن الشركة من التقرير عن أدائها وانجازاتها الاجتماعية بطريقة مبنية على إثباتات موثقة بدلا من ادعاءات لا أساس لها.
- يسمح لممولي الشركة ومقرضيها وجمهورها (وعملائها وموظفيها والمجتمع) للحكم على ما إذا كانت الشركة قد حققت قيم مضافة من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت لتحقيقها.
- يمكن الشركة من تحسين أدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى، بطريقة ضمنية تشاركيه واضحة وقابلة للقياس كما يشجعها على الاستمرار.

2-2- خطوات التدقيق الاجتماعي :

يمكن تحديد خطوات التدقيق الاجتماعي فيما يلي:[24]

أ- تحديد الأنشطة التي تتعلق بمجالات الأداء الاجتماعي، حيث تنقسم هذه الأنشطة إلى المجالات التالية:

- أنشطة تنتمي إلى مجال الأداء الاجتماعي الداخلي والمستفيد الأساسي منه هو عمال الشركة والمجتمع بصورة غير مباشرة وتشمل هذه الأنشطة : تدريب العمال، توفير خدمات الانتقال للعاملين، توفير الخدمات الغذائية للعاملين، توفير خدمات الإسكان للعاملين توفير الرعاية الطبية للعاملين، توفير الخدمات للعاملين، توفير الخدمات الاجتماعية والرياضية للعاملين، توفير دار حضانة للعاملات تشغيل المعوقين.

- الأنشطة التي تنتمي إلى مجالات الأداء الاجتماعي البيئي الخارجي وتشمل : حماية البيئة من أضرار المختلفة الناتجة عن الضوضاء والتلوث والمخلفات الصناعية الصلبة والسائلة والغازية، تحسين الشكل الجمالي للبيئة، توفير برامج تدريبية ورعاية طبية لغير العاملين.

- الأنشطة التي تنتمي إلى مجال الأداء الاجتماعي المتعلقة بالمنتج وتشمل ما يلي: الرقابة على المواصفات القياسية للجودة، وسائل تتعلق

بضمان الأمان من أضرار المنتج مثل تقييم المنتج بطريقة تقلل من احتمال التعرض للإصابة عند استخدامه توفير بيانات تتعلق بالمنتج مثل تاريخ الإنتاج والصلاحية وكيفية الاستعمال والتأثيرات السلبية وما إلى ذلك .

ب- فحص ومراجعة الأنشطة الاجتماعية:

يستخدم فريق التدقيق الاجتماعي بعض الأساليب التي يستخدمها المدقق المالي بالإضافة إلى بعض الأساليب الفنية الأخرى التي تلاءم طبيعة الأنشطة الاجتماعية مثل الأساليب الهندسية والكيميائية والفحص الطبي ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

- المعاينة والجرد الفعلي.
- الشهادات والإقرارات.
- المراجعة المستندية والمحاسبية.
- الفحص الفني سواء كان هندسي أو كيميائي أو طبي.
- أسلوب المقارنات بين الفترة الحالية والفترة السابقة .
- استخدام قوائم الاستقصاء.
- الاستفسارات الشفوية بالإضافة إلى أساليب أخرى تحتاجها عملية التدقيق الاجتماعي.

ج- إعداد تقرير التدقيق الاجتماعي:

تنتهي عملية التدقيق الاجتماعي بإعداد تقرير عن العمل الذي قام به المدقق والنتائج التي توصل إليها، ورأيه الفني المحايد عما إذا كانت التقارير تعطي صورة صادق وواضحة عن الأداء الاجتماعي للشركة، حيث أن هذا التقرير يتضمن معلومات عن مجالات النشاط الاجتماعي للشركة محل التدقيق، سواء كان تقرير داخلي أو خارجي، وفيما يلي نموذج مقترح لتقرير مدقق الحسابات عن المسؤولية الاجتماعية للشركة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: النموذج المقترح لتقرير المدقق عن المسؤولية الاجتماعية

تقرير عن المسؤولية الاجتماعية

إلى/-----------------

لقد دققنا المسؤولية الاجتماعية للشركة، والتي تضمنت المعلومات المتعلقة بمختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية، كما أنها تتضمن معلومات عن التأثيرا ت الموجبة والسالبة لأنشطة الشركة، وأيضا يتمل بين الأنشطة المسببة للتلوث والضوضاء.

وقد تمت عملية التدقيق وفقا للمعايير العامة للتدقيق أو معايير التدقيق الدولية، أو التشريعات المحلية. وحصلت على كل البيانات والإيضاحات اللازمة للتدقيق.

المصدر: أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 197.

4- معايير التدقيق الاجتماعي :

ان مهنة التدقيق الاجتماعي لا بد ان تنفذ من خلال معايير محددة متفق عليها وهى لا تختلف الا في التفاصيل عن معايير انجاز مهمة التدقيق المالي على النحو الاتي :[25]

المجموعةالأولى: معايير التدقيق العامة (الشخصية) :

- **معيار التأهيل**: أن يكون المدقق مؤهلا لانجاز مهمة التدقيق الاجتماعي، وهي ليست بعيدة عن المؤهلات اللازمة لانجاز مهمة التدقيق المالي بالاضافة الى وجود امكانيات لدى المدقق للاستعانة بخبير في الامور الاجتماعية للعميل اذا لزم الامر.
- **الـــحيــــاد :** يفترض ان يكون المدقق محايدا بين الادارة من جهة والملاك والعاملين والمستهلكين والمجتمع من ناحية.
- **المسؤولية المهنية:** هي أبرز معايير التدقيق الاجتماعي حيث انها من ضمن المسؤوليات المهنية للمدقق الاجتماعي ، وحددت عقوبات على مخالفيها مثل منعه من التعامل باسهم الشركة التي يدقق حساباتها أوافشاء اسرارها والافصاح عن المخالفات القانونية التي ترتكبها ، مساعدة عميله على التهرب من الضرائب وغيرها .

المجموعة الثانية : معايير العمل الميداني :

- **معيار التخطيط لمهمة التدقيق** : من المهم شمول التخطيط على قيام المدقق برسم خطة للتدقيق وبضمنها جزء مخصص لفحص النواحي والمشاريع الاجتماعية للعميل، ومسك الملفات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي، وان يعتبر من ضمن عناصر ضبط جودة عملية (مهنة) التدقيق قيام المدقق بفحص الاداء الاجتماعي لعميله وان لا يرتكب المدقق اى مخالفة مهنيه للاشتراطات والالتزامات الاجتماعية للمدقق، على ان تقدم جوائز ومنح للمدقق الاكفأ في التدقيق الاجتماعي والاقل في القضايا التي تثار ضده في اتهامات بالتقصير بتدقيق النواحي الاجتماعيه لعميله

- **فحص نظام الرقابة الداخليه** : يشمل فحص المدقق فهم نظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالتدقيق الاجتماعي، ومدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية للعميل ، وضرورة تدريب المدقق المالي واكسابه المهارات اللازمة لممارسة التدقيق الاجتماعي

- **الاثبات:** من الضروري للمدقق جمع وسائل الاثبات المناسبة والكافية لتصبح اساسا للرأي الذى سيبديه المدقق الخارجي حول النشاط الاجتماعي للشركة وستكون وسائل الاثبات كثيرة لكثرة الجهات التي يمكن الحصول منها على وسائل اثبات ماديه، مثل المساهمين والمستهلكين والجمهور والملاك والمجتمع بصفة عامة وكثرة اجراءات التدقيق التي يمكن تطبيقها وسيشمل ذلك المصادقات والتأييدات والفحوص الجوهرية والتحليلية الى جانب فحوص الالتزام التي تشمل التزام الموظفين بالمهام الاجتماعية والتزام المدقق بفحصها والتزامه في عمله بالاشتراطات القانونية المنوطة به .

المجموعة الثالثة : **معايير التقرير والافصاح** :

فالمدقق ملزم بتقديم تقرير عن فحصه للنشاط الاجتماعي للعميل، ويجب ان يقدم لكل المهتمين مثل المساهمين والعاملين والعملاء والمجتمع ، علاوة على تحديد جهة واحدة محددة مثل وزارة التنمية الاجتماعية او هيئة الاوراق الماليه او جمعية مدققي الحسابات أو الملاك لتتسلم هذا التقرير الاجتماعي وتناقش المدقق في ذلك

إن مدقق الحسابات هو الاكفأ لممارسة التدقيق الاجتماعي لعدة اسباب :

- أن ممارسة المدقق للتدقيق بشكل معتاد وممارسته للفحوص الجوهرية ، يغني عن قيام مدقق اخر بنفس الفحوص ويجنب العميل ازدواجية الفحص.
- أن المدقق يستطيع انجاز هذه المهمة بزيادة بسيطة في الاتعاب .
- أن كثيرا من الانشطة الاقتصادية لها جوانب اجتماعية ، وممارسة المدقق للفحوص المالية والاجتماعية معا يتيح له فرصة افضل لتقييم الاداء الاجتماعي لعميله .

ثالثا: علاقة التدقيق الاجتماعي بحوكمة الشركات:

أصبح التدقيق ركنا حيويا أساسيا من منظومة حوكمة الشركات، مما يسمح للمدققين، سواء كانوا داخلين أو خارجين، يلعب دور مهم في حماية مصالح كل الأطراف في المؤسسة، والتدقيق لم يعد مقتصرا فقط على الجوانب المالية والمحاسبية بل توسع ليشمل أيضا الموارد البشرية، عبر التدقيق الاجتماعي الذي ظهر حديثا بمجرد أن تم إدخال التدقيق في مختلف المجالات تسيير المؤسسة وسوف نبين علاقة التدقيق الاجتماعي بحوكمة الشركات من خلال بيان أهمية التدقيق الاجتماعي بالنسبة لحوكمة الشركات وبعد ذلك التطرق إلى التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

1- أهمية التدقيق الاجتماعي بالنسبة لحوكمة الشركات:

من المعلوم أن حوكمة الشركات جاءت أساسا من أجل تفادي بعض التصرفات الغير عقلانية التي لها علاقة بالتسيير والقيادة لكن كانت نتاجا عن انقسام السلطة بين المسير والمالك حيث أصبح للمسير سلطات تقديرية واسعة يمكنه استعمالها داخل المؤسسة لمصلحته الشخصية بطرق رسمية أو غير رسمية لذلك يمكن القول أن حوكمة الشركات هي القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين الأطراف المختلفة وتعتمد بالأساس في عملها على لجان التدقيق.

إن ظهور لجان التدقيق كان قبل ظهور المسائل المتعلقة بالحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر حيث كان الهدف من ورائها فقط تسهيل العلاقة مع التدقيق الخارجي ثم تطور دورها وأصبحت تقوم بفحص المعلومات المالية ورقابة مدى تطبيق القواعد والأنظمة والأخلاقيات داخل المؤسسة ومن الأسباب التي ساهمت في تطورها الإشكالية التي وقعت خلال سنوات الثمانينات والتسعينات بالولايات المتحدة الأمريكية حول توازن السلطة التي كانت تستغل بصفة غير عقلانية من طرف بعض المسيرين ثم انتقل استخدام هذه اللجان من بعد ذلك إلى أوربا حيث يظهر التدقيق و التدقيق الاجتماعي كمحور ذو أهمية استراتيجية يسمح بمساعدة جميع الأطراف بتطوير مفهوم الحوكمة.

أن إجراء نظرة موسعة لأهداف التدقيق الاجتماعي ولإشكالية الحوكمة تظهر أن هناك تقارب بينها في النقاط التالية:[xxvi]

- في مجال الأمن: يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تخفيض المخاطر الناتجة عن عدم احترام القوانين الداخلية والخارجية.
- في مجال نوعية المعلومات: التدقيق الاجتماعي يتحقق من أن القرارات تم اتخاذها بالاعتمد على المعلومات الصادقة.
- في مجال التحكم في التكاليف: يعمل المدقق على تحديد بؤر الإسراف والتبذي في استعمال الطاقة البشرية بشكل عقلاني والتقليل من التكاليف الخفية.
- في مجال تطوير الاختيارات الإستراتيجية: يساهم التدقيق الاجتماعي في عملية العقلنة الإدارية وفي نظام قيادة الشركات بالتنسيق مع الأهداف الإستراتيجية لهما.

ومن خلال نضرة أوسع وعند ربطه مع إشكالية الحوكمة فان التدقيق الاجتماعي ما يمكن أن يقدمه لنظام حوكمة الشركات في تطور مستمر في مختلف المستويات وهو كما يلي:

- على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص نوعية، صدق ودقة المعلومات التي اعتمد عليها في اتخاذ القرارات.
- على مستوى الفعالية يقوم بتحديد الانحرافات و الأخطار الناجمة عن عدم تحقق الأهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج المسطرة.

– على مستوى التحكم في التكاليف يحاول التحكم في مصادر تبذير وهدر الطاقات المتاحة لدى المؤسسة وتخفيض التكاليف الخفية على مستوى تحسين وتطوير الاختيارات الإستراتيجية يساهم في ضمان فعالية إدارة أعمال ونظام قيادتها بالمقارنة بالاختيارات الإستراتيجية لها.

إن ما يقدمه التدقيق الاجتماعي يجب العمل على ربطه بنظام قيادة وحوكمة الشركات فيجب أن يتعدى مجرد فحص مدى تطابق بين الإجراءات والقواعد المطبقة والالتزامات والمعايير الدولية فهو وسيلة للقيادة ولتطوير التطبيقات الجيدة للحوكمة.

لذلك نجد أن معظم التعاريف التي أعطيت للحوكمة تصب في أنها نظام للقيادة والرقابة وأي تعريف خارج هذا الإطار أي دون الأخذ بعين الاعتبار للأبعاد القيادية التي تؤخذ فيها الرقابة و الاتصال أهمية مركزية ، حتى على المستوى الكلي فقد لعب البنك العالمي دورا هاما في انتشار مبادئ الحكم الراشد كنموذج للتسيير العمومي من خلال تطوير الرقابة و التدقيق والتي تسمح بمكافحة الرشوة و الفساد في الأنظمة.

2-التدقيق الاجتماعي و المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تنهض الشركات بمسؤوليات أخرى إضافة إلى تحقيق الإنتاج الأعلى بالتكاليف الأقل وبالنوعية الأفضل ومن هذه المسؤوليات تحقيق أهداف اجتماعية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة يقتضي تحقيقها وضع الخطط والسياسات و البرامج الكفيلة برسم طريق واضح ودقيق في كيفية إدارة مواردها بطريقة رشيدة ومتابعة نتائج أعمالها من خلال نظام رقابة يكشف الانحرافات و الصعوبات و العراقيل التي واجهتها والسبل اللازمة لمعالجتها في الوقت المناسب ويمكن للمؤسسة تحقيق ذلك من خلال تدقيق جانب المسؤولي ة الاجتماعية للمؤسسات ومن بين الانشغالات والاهتمامات الاجتماعية على سبيل المثال وليس الحصر: توفير مناصب الشغل التنمية البشرية، احترام حقوق الإنسان، الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد، المساهمة في البرامج الصحية. والعلاقة بين التدقيق الاجتماعي والحوكمة تظهر على أنها ضرورة حتمية في ظل محيط يتميز بعدم الاستقرار على كافة المستويات ومن خلال البحث عن التنمية المستدامة وتحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات تدفع بالتدقيق الاجتماعي بأن يكون أكثر شمولية من خلال قيامه بتقييم مدى مساهمة الموارد البشرية في تحقيق الفعالية الشاملة وهو صعب المنال إذا لم تكن للمؤسسة مسؤولية اجتماعية تهتم بمصلحة جميع أطراف ذات الصلة بالمؤسسق.[xxvii]

خاتمـــــــــــــــــــة:

وكخلاصة لما سبق يمكننا القول أن للحوكمة أهمية بالغة وتنبع أهميتها من كونها أداة أساسية تساهم في تحقيق الشفافية وعدالة الإفصاح عن النتائج المالية للشركات، وبالتالي توفير الحماية والثقة لجميع الأطراف من إدارة ومساهمين ومودعين أو متعاملين اقتصاديين، حيث تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن سير عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها، وبشكل قانوني واقتصادي سليم كما تؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف، فالحوكمة أساس جيد للاستقامة، والصحة الأخلاقية، تظهر أهميتها في محاربة الفساد الإداري والمالي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه، تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها، كما استنتجنا أن للتدقيق الاجتماعي حقيقة فعلية لتلبية احتياجات مسئولي الشركات في ضمان توفير الرؤية لهم حول مطابقة شركاتهم للمعايير الخارجية والداخلية فهم يطلبون الشفافية والحياد الموضوعي فيما يخص المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم حيث أن التدقيق الاجتماعي يمكنهم من الفحص الانتقادي والاحترافي للوضعية الاجتماعية من أجل إصدار حولها رأي مسئول ومحايد ومستقل بالرجوع إلى معايير مما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات.

حيث يعتبر التدقيق الاجتماعي وسيلة هامة، ضرورية، إستراتجية والأكثر ملائمة في الإطار الحديث للحوكمة من اجل قيادة المؤسسة نحو الفعالية والكفاءة، إن ما يقدمه التدقيق الاجتماعي يجب العمل على ربطه بنظام قيادة وحوكمة الشركات فيجب أن يتعدى مجرد فحص مدى تطابق بين الإجراءات والقواعد المطبقة والالتزامات والمعايير الدولية فهو وسيلة للقيادة ولتطوير التطبيقات الجيدة للحوكمة.

تنهض الشركات بمسؤوليات أخرى إضافة إلى تحقيق الإنتاج الأعلى بالتكاليف الأقل وبالنوعية الأفضل ومن هذه المسؤوليات تحقيق أهداف اجتماعية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة يقتضي تحقيقها وضع الخطط والسياسات و البرامج الكفيلة برسم طريق واضح ودقيق في كيفية إدارة مواردها بطريقة رشيدة ومتابعة نتائج أعمالها من خلال نظام رقابة يكشف الانحرافات و الصعوبات و العراقيل التي واجهتها والسبل اللازمة لمعالجتها في الوقت المناسب ويمكن للمؤسسة تحقيق ذلك من خلال تدقيق جانب المسؤولي ة الاجتماعية للمؤسسات ومن بين الانشغالات والاهتمامات الاجتماعية على سبيل المثال وليس الحصر: توفير مناصب الشغل التنمية البشرية، احترام حقوق الإنسان، الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد، المساهمة في البرامج الصحية. والعلاقة بين التدقيق الاجتماعي والحوكمة تظهر على أنها ضرورة حتمية في ظل محيط يتميز بعدم الاستقرار على كافة المستويات ومن خلال البحث عن التنمية المستدامة وتحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات تدفع بالتدقيق الاجتماعي بأن يكون أكثر شمولية من خلال قيامه بتقييم مدى مساهمة الموارد البشرية في تحقيق الفعالية الشاملة وهو صعب المنال إذا لم تكن للمؤسسة مسؤولية اجتماعية تهتم بمصلحة جميع أطراف ذات الصلة بالمؤسسة.[xxviii]

خاتمـــــــــــــــــــــــة:

وكخلاصة لما سبق يمكننا القول أن للحوكمة أهمية بالغة وتنبع أهميتها من كونها أداة أساسية تساهم في تحقيق الشفافية وعدالة الإفصاح عن النتائج المالية للشركات، وبالتالي توفير الحماية والثقة لجميع الأطراف من إدارة ومساهمين ومودعين أو متعاملين اقتصاديين، حيث تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن سير عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها، وبشكل قانوني واقتصادي سليم كما تؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف، فالحوكمة أساس جيد للاستقامة، والصحة الأخلاقية، تظهر أهميتها في محاربة الفساد الإداري والمالي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه، تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها، كما استنتجنا أن للتدقيق الاجتماعي حقيقة فعلية لتلبية احتياجات مسئولي الشركات في ضمان توفير الرؤية لهم حول مطابقة شركاتهم للمعايير الخارجية والداخلية فهم يطلبون الشفافية والحياد الموضوعي فيما يخص المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم حيث أن التدقيق الاجتماعي يمكنهم من الفحص الانتقادي والاحترافي للوضعية الاجتماعية من أجل إصدار حولها رأي مسئول ومحايد ومستقل بالرجوع إلى معايير مما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات.

حيث يعتبر التدقيق الاجتماعي وسيلة هامة، ضرورية، إستراتجي ة والأكثر ملائمة في الإطار الحديث للحوكمة من اجل قيادة المؤسسة نحو الفعالية والكفاءة، إن ما يقدمه التدقيق الاجتماعي يجب العمل على ربطه بنظام قيادة وحوكمة الشركات فيجب أن يتعدى مجرد فحص مدى تطابق بين الإجراءات والقواعد المطبقة والالتزامات والمعايير الدولية فهو وسيلة للقيادة ولتطوير التطبيقات الجيدة للحوكمة.

الهوامش:

[1] - سميرة عطيوي، **دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك**، الملتقى العملي الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وأفاق، جامعة أم البواقي، يومي 7و8 ديسمبر 2010 ، ص5.

[2] - محمد طارق يوسف ، **حوكمة الشركات** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، مصر، 2007 ، ص7.

[3] - دهمش نعيم و إسحاق أبو زر عفاف، **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**،مجلة البنوك في الأردن،العدد العاشر،المجلد الثاني والعشرون،ديسمبر2003، ص27.

[4] - أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 138، 139.

[5] - زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات** ، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وأفاق جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي يومي 7و8 ديسمبر 2010، ص ص 3،4.

[6] - بلعادي عمار و جاوحدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح** ، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي يومي يومي 7و8 ديسمبر 2010، ص5.

[7] - مصطفى حسن بسيوني السعدي، **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات** ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشكات بالتعاون مع الاتحاد العربي للخبراء المحاسبين القانونين وزارة الاستثمار، مركز المديرين،مصر، سبتمبر2005، ص ص 147، 148.

[8] - ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" دراسة ميدانية على الشركات المدمجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** "، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، منشورة، غزة، فلسطين، 2009، ص17.

[9] - عبد الوهاب نصر علي ،شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص79.

[10] - عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات**، مجلة الملك عبد العزيز، مجلد22، العدد1، جدة، سعودية، ص185.

[11] - أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 758-768 .

[12] - هوام جمعة ولعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية** ، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي يومي يومي 7و8 ديسمبر 2010، ص ص9،8.

[13] - محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص11.

[14]- محمد الفيومي و عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص11.

[-14] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**،ط2، دار وائل،عمان، 2004، ص20.

[15]- محمدالتهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص ص11، 12.

[16]- حسين القاضي،حسين دحدوح، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص15.

[-17] مرا سكاك ، **التدقيق الاجتماعي بين رهانات الواقع وتحديات المستقبل** ، المؤتمر الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق جامعة 20أوت55 سكيكدة، يومي11و12أكتوبر 2010، ص ص10، 11.

[18]- **المرجع نفسه**، ص11.

[19]- http://www.tawasolonline.net/ArticleDetails.aspx?NewsLanguageId=937

[20]- http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=883

[-21] **جمال** سالمي، **التدقيق الاجتماعي في ظل اقتصاد المعرفة**، المؤتمر الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق جامعة 20أوت55 سكيكدة، يومي11و12أكتوبر 2010، ص 5.

[-23]جمال سالمي، **مرجع سابق**، ص6.

[-24] أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 188- 196.

[25]- forum-admin. uploads/1364/human1512007%20pp211-238.*pdf*

[-26] سكاك مراد، **مرجع سابق**، ص ص 21، 22.

[27]- Abd elwaheb ait razouk et Bayad Mohamed, gestion stratégique des ressources humaines une relecture de la performance en relation avec L'audit social et la gouvernance des enterprises, Maroc, 2008, p29.